**3. المدخـــــــــــل المؤسســــــــي.**

 يعتبر الاقتراب المؤسسي من التحليلات النظرية الهامة، اذ ظهرت كرد فعل للاقتراب التاريخي من جهة والاقترابين المثالي والقانوني من جهة أخرى، حيث أصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ودراسة الادارة، ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية.

 يعتمد اقتراب المؤسسة على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم اجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف داخل الدولة أو بين الدول وذلك من خلال التركيز على:-

1. الهدف من تكوينها: هل تأسست لتحقيق غرض عام.
2. مراحل تطورها والعوامل التي كان لها دور وتأثير في شكل المؤسسة وأدائها.
3. تجنيد الأعضاء في المؤسسة ويتم عبر الانتخابات أو التعيين أو الجمع بينهما.
4. الوسائل المستخدمة من طرف المؤسسة للحفاظ على بقائها.
5. هياكل المؤسسة وأبنيتها ومكوناتها.
6. علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات.
7. اختصاصات المؤسسة حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين.
8. الثقل النسبي للمؤسسات من حيث الأهمية والفاعلية والقوة والتأثير.
9. التنظيم الداخلي للمؤسسة وتوزيع الأدوار فيها.

 المؤسسة في معناها العام هي مجموع مظاهر الأنماط السلوكية الثابتة والتي تحدد انتظام (قواعد) وسلوك نشاط الأفراد. والمؤسسة عند صموئيل هنتنغتون هي:" أنماط من السلوك الثابت والمقيم والمتوافق بين الأفراد".

 والمأسسة هي العملية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات درجة متزايدة من الثبات والانتظام والاستمرارية، ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية الرسمية ذات العلاقة بالنظام السياسي وتشمل المؤسسات التشريعية، التنفيذية، القضائية، المؤسسات البيروقراطية.

 لقد مر الاقتراب المؤسسي بمرحلتين: المرحلة التقليدية والحديثة.

* **الاقتراب المؤسسي التقليدي.**

 يولي هذا الاقتراب أهمية بالغة للأبنية والهياكل، والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، لذلك كان التركيز على وصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية( التشريعية، التنفيذية، القضائية) أو وصف شكل الدولة( موحدة أو اتحادية) كما تصف شكل الحكومة( ملكية أو جمهورية) وأنواع الحكومات( برلمانية، رئاسية، حكومة جمعية).

 كما يهتم هذا الاقتراب بالتطور التاريخي للمؤسسات، ويتم تناول النظام السياسي من منطلق القانون الدستوري، فالظاهرة السياسية يحكمها اطاران، اطار مشروعية المؤسسة أي خضوعها للقواعد الدستورية المنظمة للمؤسسات، واطار شكل المؤسسة أي النمط البنائي التراتبي للمؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى.

 **النقد**

1. غلبة النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية.
2. تجاهله السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات.
3. تجاهل الاقتراب المؤسسي الفاعلين غير الرسميين، كالطبقات الاجتماعية، والقوة السياسية.
* **الاقتراب المؤسسي الجديد أو الحديث.**

ظهرت بذور الاقتراب المؤسسي الجديد في أواسط الستينيات على يد العالم السياسي الأمريكي "صاموئيل هنتنغتون" وذلك في كتابه " النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، الا أن بروز المؤسسية الحديثة كان في الثمانينيات.

 لقد اهتمت المؤسسية الجديدة سياقات جديدة لدراسة المؤسسة، وتمثلت في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية التي تتبادل التأثير مع المؤسسة التي تعيش ضمنها، كما اهتمت بتفاعل المؤسسة مع بيئتها وبالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة.

 يولي الاقتراب المؤسسي أهمية للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية ويربط ذلك بالأوضاع الاقتصادية والثقافية التي توجد فيها المؤسسة، فالمؤسسات هي المحدد الرئيسي للسياسة العامة على حد قول (ويلدافسكي1986).

 تعددت وتنوعت الدراسات المتناولة للمؤسسات والأطر النظرية والتحليلية، فقد اهتم "هنتغتون" بدراسة المؤسسات وأبعادها، ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات لتحديد الأنماط والمستويات، فحدد أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسية ( البناء المؤسسي) وهي كالتالي:-

1. **التكيف:** يقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة للتأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام المؤشرات التالية:-
* **العمر الزمني:** فكلما كان عمر المؤسسة أطول كانت الأقدر على التكيف والعكس صحيح، فالمؤسسة القديمة هي الأكثر تأثيرا وبشكل ايجابي في تعزيز أداء الدولة واستقرارها.
* **العمر الجيلي:** يتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي؛ أي هل انتقلت القيادة سلميا من جيل الى جيل؟ فالمؤسسة التي يتم فيها الانتقال وفقا لقواعد التداول السلمي على السلطة عن طريق الانقلابات أو الثورات.
* **التغير الوظيفي:** المؤسسة التي تغير من وظائفها أكثر قدرة على التكيف من التي تعجز عن ذلك.
1. **التعقيد:** بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف بغية الاستمرارية، ويقاس التعقيد بالمؤشرين التاليين:-
* درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها - درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.
1. **الاستقلالية:** تشير الى مدى حرية المؤسسة في العمل، وتقاس ب:-
* **الميزانية:** هل للمؤسسة ميزانية مستقلة؟ وهل لها حرية التصرف؟
* **شغل المناصب:** الى أي حد تتمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها؟
1. **التماسك:** يشير الى درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة ويقاس بالمؤشرات التالية:-
* مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.
* مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة تهتم بمناسبات التغير القيادي.
* مدى وجود خلافات داخل المؤسسة، وما اذا كانت تتعلق بمبادئ المؤسسة وأهدافها أو بقضايا هامشية.

 تعد المؤسسات السياسية أحد اليات ترسيخ القواعد وأسس اللعبة السياسية وتوزيع السلطة فيما بين الفاعلين السياسيين وهي توفر اليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.

 وقد قدم في هذا الصدد الكاتب الأمريكي "صاموئيل هنتنغتون" دراسة نظرية حول التحول الديمقراطي في مؤلفه:" الموجة الثالثة، التحول الى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين".

 تشير تحليلات صاموئيل هنتنغتون الى أهمية الربط بين شرعية مؤسسات النظام السياسي وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية، التي ظلت مفهوما غامضا.

 في هذا الاطار يحدد هنتنغتون شروط معينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للدمقرطة وهي:-

* أن فن البناء الهندسي للدولة يجب أن يتم في اطار القيم التي يعتز بها المجتمع ويتمسك بها، وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة ايجابية دافعة.
* يمثل الدستور احدى المصادر للقيم التي يتمسك بها المجتمع.
* العمل على ارساء صيغة تعيد احياء التقاليد القديمة في اطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.

 لقد أولت الدراسات المعاصرة اهتماما بدور الاستراتيجيات المؤسسية في التحول الديمقراطي، بحيث سعت في معظمها الى محاولة التعرف على كل من الهياكل المؤسسية المناسبة لهذا التحول الى جانب تلك التي تسهم في استقرار الديمقراطيات.

 لقد قدم كل من Lijphartو Linz دراسة حول دور كل من النظام البرلماني والرئاسي في التحول الديمقراطي، حيث رأى المفكرين أهمية النظام البرلماني والتمثيل النسبي في مواجهة التباينات الاثنية الى جانب توفيرها لمناخ مؤسسي أكثر مرونة ومواءمة لإرساء ورسوخ الديمقراطية مقارنة بالنظام الرئاسي.

 عموما، المؤسسات تمثل شرط أساسي لقيام الدمقرطة وفي دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة فيما يتعلق بدور المؤسسة البرلمانية التي تعتبر الممثل الأساسي للسيادة الشعبية.